قضايا

لم تنخرط حركة الشعب في الاستشارة الشعبية الإلكترونية المُعلن عنها من الرئيس سعيّد التي نُظّمت مطلع سنة 2022، وعرفت إقبالاً ضعيفاً قُدّر بـ5%، لكنّها التزمت بما تلاها من سياسات، خاصّة إلغاء العمل نهائياً بدستور سنة 2014.

من الموالاة السياسية إلى المنافسة الرئاسية

حركة الشعب التونسية [2/1]

سالم لبيض

أعلنت حركة الشعب في تونس (حزب قومي عربي ناصري عقد ثلاثة مؤتمرات، الأول سنة 2012؛ مؤتمر التيار القومي التقدمي الموحد، والثاني سنة 2017، والثالث سنة 2022)، يوم الأربعاء 17 يوليو/تمّوز 2024، ترشيح أمينها العام زهير المغزاوي لخوض الانتخابات الرئاسية المُزمَع إجراؤها في 6 أكتوبر/تشرين الأول المُقبل. القرار، وإن كان مشروعاً من الناحية السياسية ومن ناحية حقّ المشاركة في الحياة العامة والتداول السلمي على السلطة، فإنّه يطرح إشكالات تتعلّق بأنطولوجيا السياسة. ذلك أنّ الحركة، الأكثر تمثيلاً للتنظيمات ولأحزاب القومية العربية (التونسية)، ستتبارى في هذه الانتخابات مع الرئيس التونسي قيّس سعيّد، وهي من إجراءات 25 يوليو 2021، فلم ترَ مانعاً في إغلاق البرلمان ومركز الحكم في القصبة، ومنحته ثقتها المُطلقة، وبشّرت بمشروعه السياسي، واندمجت فيه حدّ الذوبان أحياناً، فبلغ تأييدها له في ردهات كثيرة من السنوات الثلاث المنقضية درجة الموالاة العمياء، وتولي مهمّة تفسير خطابات الرئيس وأقواله المُتّسمة بالعمومية والإبهام أحياناً كثيرة، ثم استحالت تلك الموالاة مساندةً نقديةً ومعارضةً من داخل المنظومة، من دون اكتساب صفة المُعارَضة، مشكّلة لدى بعض قيادات الحركة حالة عاطفية تتجاوز الإعجاب، وترتقي إلى مستوى الحبّ والهيام.

تأسيس للاستبداد

هذا ما تؤكّده بيانات الحركة وبلاغاتها وتصريحات قادتها الإعلامية، والمكانة التي يحظى بها سعيّد لدى مُنخرطيها، والأمر يتجلّى كذلك في تدويناتهم الفيسبوكية ومنتدياتهم السياسية ومناقشاتهم الحزبية ومشاركاتهم في المحطات الانتخابية، حتّى بلغ الأمر ببعضهم وضع الرجل في مصاف الزعماء القوميين العرب، فهو بالنسبة إليهم جمال عبد الناصر آخر جديد، جادت به هذه المرّة تونس أرض العروبة، بعد أن تبادلت الأدوار مع مصر الكنانة. وقد تدعّم هذا الموقف بتبنّي الرئيس مقولات «التطبيع خيانة عظمى» و«تحرير فلسطين كلّ فلسطين من البحر إلى النهر» بـ«الجماهير العربية مسلحةً ومعبّئةً، وبحرب التحرير الشعبية أسلوباً»، ليفاجأ أبناء الحركة بأنّ تلك المقولات هي مُجرّد شعارات سقطت في اختبار المصادقة على قانون تجريم التطبيع في مجلس النوّاب الذي اقترحته حركة الشعب، وعطّل سنّه رئيس المجلس إبراهيم بودربالة بأمر من الرئيس سعيّد استجابة لإملاءات أجنبية أميركية، كما تبيّنه الورقة المنشورة حديثاً في موقع معهد واشنطن، بعنوان «تجنّب الخطأ الانتخابي في تونس: لماذا يجب أن تركّز السياسة الأميركية على المصالح الحقيقية، وليس على الأصوات؟».

دشّنت حركة الشعب دعمها ما قام به الرئيس سعيّد مساء 25 يوليو 2021، في بيانها الصادر صباح يوم الـ26 من الشهر نفسه، وقد تضمّن في نقطته الثانية «مساندتها القرارات التي أصدرها رئيس الجمهورية، وتعتبرها طريقاً لتصحيح مسار الثورة». كما باركت تطبيق الرئيس التونسي الفصل 80 من دستور 2014، وأيّدت إصدار الأمر الرئاسي عدد 117 لسنة 2021، وهو تنظيم مُؤقّت للسلطات العمومية، منح سعيّد مُطلق السلطات بعلّة الوضع الاستثنائي، ومكّنه، بعد حلّ الهيئة الوقتية للنظر في دستورية القوانين، من عدم الخضوع لأيّ هيكل من هياكل الرقابة السياسية والدستورية، والتأسيس لدولة الاستبداد من جديد، وهي التي لفظت أنفاسها الأخيرة سنة 2011، وذلك في البيان الذي أصدرته حركة الشعب يوم 26 سبتمبر/أيلول 2021، وقد جاء فيه «أنّ الأمر الرئاسي عدد 117 لسنة 2021 والمُؤرّخ في 22 سبتمبر 2021، والذي تضمّن إجراءات المرحلة المُقبلة ورسّخ التزام السيد رئيس الدولة بعدم العودة لما قبل 25 جويلية (يوليو) 2021 خطوة أساسية وهامة في اتجاه ترسيخ المسار الإصلاحي».

لم تنخرط حركة الشعب في الاستشارة الشعبية الإلكترونية المُعلن عنها من الرئيس سعيّد التي نُظّمت مطلع سنة 2022، وعرفت إقبالاً ضعيفاً قُدّر بـ5%، لكنّها التزمت بما تلاها من سياسات، وخاصّة إلغاء العمل نهائياً بدستور سنة 2014، وحلّ المؤسّسات الدستورية المُنبثقة عنه، المتمثّلة في البرلمان المُنتخَب سنة 2019 والهيئة العليا المُستقلّة للانتخابات، وتعويضها بأخرى منصبّة تنفّذ أوامر الرئيس وقراراته، والمجلس الأعلى للقضاء المُنتخب وفق قانون 2016، واستبداله بمجلس وقتي، تأتيه الأوامر من قصر قرطاج ووزارة العدل، لا يتمتّع بالاستقلالية والشرعية والمقبولية من القضاة، وبقية مكوّنات العدالة التونسية.

منظومة 25 يوليو

صَنّفت الحركة نفسها، ولا تزال، طرفاً أصيلاً في منظومة 25 يوليو، ولاعباً سياسياً رئيساً في إنهاء العشرية (2011 - 2021)، فبالغ قادتها في الدفاع عن تلك المنظومة إلى حدّ القول إنّهم سيحمونها بالوسائل كافّة من كلّ من قد ينحرف بها، بمن في ذلك الرئيس قيّس سعيّد نفسه. لقد غاب عن الحركة حصولها على تأشيرة العمل القانوني في مطلع تلك العشرية، فهي عشرية بناء مجدها السياسي مُترجماً في فوزها بـ15 مقعداً في انتخابات 2019 التشريعية، في حين اقتصر عدد نوابها على ثلاثة في تشريعية 2014، بنموّ قدره 500%، وتشكيل كتلة برلمانية صحبة التيّار الديمقراطي، هي الثانية في المجلس النيابي، والمشاركة في إحدى حكوماتها (حكومة إلياس الفخفاخ)، وهي المرّة الأولى التي يدخل فيها حزب قومي عربي الحكومة التونسية منذ 1956، وهي مكون من مكوّنات مجالسها التأسيسية والتشريعية (2011-2021)، واستفادت من حرّياتها وانتخاباتها الحرّة، ومن التعددية ولعبتها الديمقراطية، وخاصّة الحرّيات الإعلامية، ما جعل صوتها وموقفها يتمتّعان بحضور دائم في المنابر الإعلامية المكتوبة والمسموعة والمرئية.

وعلى أرضية فكّ الارتباط مع العشرية السابقة والانتساب إلى المرحلة «السعيّدية»، شارك أمينها العام في ما يُسمّى «الحوار الوطني من أجل الجمهورية الجديدة»، وهو حوار صوري، مقياس المشاركة فيه الدفاع عن سعيّد ومنظومته، والولاء لهما، قاطعه الاتحاد العام التونسي للشغل، وجميع عمداء كلّيات ومعاهد القانون، وانتهى إلى تقديم مقترح دستور يُعرف بـ«دستور بلعيد»، من دون أن تطّلع عليه الحركة، وأُلقي به في سلّة المُهملات، واستبدل به سعيّد دستوراً ثانياً في نسختَين مختلفتَين، تضمّنت الأولى 30 خطأً، وافقت حركة الشعب على كليهما، بعد أن شاركت في استفتاء 25 يوليو 2022، الذي أعطى الشرعية لدستور وضعَ الرئيسَ خارج دوائر المُراقبة والمتابعة والمحاسبة، وأسّس للحكم المُطلق، وكرّس سلطة الفرد، ونزع عن السلطتَين التشريعية والقضائية استقلاليتهما وحوّلهما إلى وظيفتَين من وظائف رئيس الجمهورية، ناسفاً إرثاً من الحرّيات الدستورية والسياسية راكمته النُخَب التونسية خلال ما يزيد عن قرن ونصف قرن، ما جعله عنوانَ أزمةِ مشروعيّةٍ شعبيةٍ، إذ لم يصوّت لدستور 25 يوليو سوى 30% من الجسم الانتخابي التونسي، بعد أن اعترضت عليه الأغلبية الساحقة من مُكوّنات المجتمع المدني والسياسي، بينما تقتضي المعايير الدولية تصويت ما يزيد عن 50%.

> صَنّفت حركة الشعب نفسها طرفاً أصيلاً في منظومة 25 يوليو، وقالت إنّها ستحميها بالوسائل كافّة من كلّ من قد ينحرف بها، بمن فيهم قيّس سعيّد

> المعارضة في مقاربة الرئيس سعيّد هي بدعة، وكلّ بدعة ضلالة، ودوره هو تنقية الحياة السياسية من الضلالة، وتطهيرها من الضالّين

حركة بلا هُويّة

شاركت حركة الشعب في الانتخابات التشريعية نهاية سنة 2022، وفازت بـ11 مقعداً من مقاعد البرلمان وعددها 161، لكنّها لم تجد لنفسها هُويّة سياسية، فبقي نوّابها يتراوحون بين الولاء للرئيس وسياسات حكومتيه (نجلاء بودن وأحمد الحشاني)، وتشريعاته التي يتقدّم بها دورياً، أغلبها قوانين تتعلّق بقروض للمصادقة عليها، من دون أن يكون للحركة دور مباشر أو غير مباشر، رئيسي أو ثانوي، في وضع تلك السياسات والتشريعات، مع تحمّل أوزار فشلها الظاهر. ولم تتمكّن من لعب دور المُعارَضة البرلمانية، بعد أن حجب دستور 25 يوليو تلك الصفة من سجلّ مُصطلحاته، فالمُعارَضة في مقاربة الرئيس سعيّد هي بدعة، وكلّ بدعة ضلالة، ودوره هو تنقية الحياة السياسية من الضلالة، وتطهيرها من الضالّين (المُعارِضين) الذين كانت تعجّ بهم تونس في أزمنة الرئيسَين الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، وأثناء «العشرية السوداء»، عشرية الثورة الديمقراطية التونسية، وحركة الشعب والتيّار القومي التقدّمي من أولئك المُعارِضين، ويأبون الاندثار في زمن حكم سعيّد. تركت الحركة حرّية المبادرة لعناصرها في الانتخابات المحلّية التي أفضت إلى تشكيل الغرفة الثانية، أو ما بات يعرف بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، المُكوَّن من 77 مقعداً، وهو الصيغة المُثلى لفكرة البناء القاعدي السعيّدية، ورغم مشاركة كثيرين من أبناء الحركة، وفوز بعضهم على مستوى الدوائر المحلّية، فلا أحد منهم استطاع الفوز بمقعد من مقاعد المجلس الوطني.

تعتقد جمهرة من قيادات حركة الشعب ومنخرطيها أنّ الرئيس قيّس سعيّد حقّق للحركة، ومن يشبهها من التنظيمات الأيديولوجية القومية واليسارية، مَطلَب إزاحة حركة النهضة «الإخوانية» من كرسي الحُكْم. وهذا الأمر كافٍ ليُغفر للرئيس سعيّد الخطيئة الأساسية في وأد الديمقراطية التونسية ووصمها بالسواد، والعودة بالبلاد، وبتشريعاتها الكُبرى، ومواثيقها المُجمَع عليها، إلى عصور خلت، الشعب فيها مُجرّد رعية، والحاكم هو وليّ أمرها، والعصا الغليظة كفيلة بأن تُدخِل بيت الطاعة كلّ من تحدّثه نفسه عن الحقّ في السلطة أو معارضة جهة الحكم راديكالياً، سياسياً وإعلامياً. فلا لوم ولا تثريب على الرئيس، رغم أنّه لم يستجب لمطالب حركة الشعب في تأجيل الانتخابات المحلّية مثلاً، أو لعدم تشكيله حكومة سياسية بدلاً من حكومة الإدارة، أداة الرئيس في الحكم والتسيير، الفاقدة برنامجَ حكم واضحاً، التي تتولّى شأن البلاد من دون وجه حقّ، ومن نتائجها التسميات العشوائية غير المدروسة، وفشل الوزراء والولاة الذريع، والإعفاءات المتتالية، أو بسبب قبر قانون تجريم التطبيع والمبادرة التشريعية لتنقيح المرسوم 54، القامع حرّيات التعبير والرأي والإعلام والتدوين، المُقترحَين من كتلة الحركة في البرلمان، رغم استشراء ظاهرة التطبيع في تونس، واتساع عدد ضحايا المرسوم 54 من المساجين، وتدجين الحياة السياسية والفضاء العام، وتمكين الرئيس وحكومته من الهيمنة على هذا الفضاء بصورة مطلقة.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

وقفة تضامنية لحركة الشعب مع الرئيس قيس سعيّد في تونس 16/ 7/ 2022 (Getty)

قانون تجريم التطبيع

وضع بعض أعضاء الحركة الرئيس سعيّد في مصاف الزعماء القوميين العرب، فهو بالنسبة إليهم جمال عبد الناصر آخر جديد، وقد تدعّم هذا الموقف بتبنّي سعيّد مقولات «التطبيع خيانة عظمى» و«تحرير فلسطين كلّ فلسطين من البحر إلى النهر»، ليفاجأ أبناء الحركة بأنّ تلك المقولات هي مُجرّد شعارات سقطت في اختبار المصادقة على قانون تجريم التطبيع في مجلس النوّاب، الذي اقترحته حركة الشعب، وعطّل سنّه رئيس المجلس إبراهيم بودربالة بأمر من الرئيس سعيّد استجابة لإملاءات أجنبية أميركية.